

مشهد الحريات الإعلامية  
والمدنية والسياسية  
في لبنان



شهد العام 2022 في لبنان جملة من الأحداث والمواقف والتطورات التي حصلت على صعيد الحريات الإعلامية المدنية والسياسية.

وما زالت ممارسة مهنة الصحافة وحرية النقد والتعبير عن الرأي والنشر الإلكتروني تطالها تحديات ومخاطر قانونية وواقعية مع ترسخ ظاهرة الافلات من العقاب في الاعتداءات التي تطال الصحفيين والناشطين والاعلاميين.

كما شهدت فترة الانتخابات النيابية التي حصلت في 15 أيار 2022 تهديدات طالت ممارسة الحريات المدنية والسياسية لاسيما الحق في الترشح والاجتماع والانتخاب وانتشرت ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة المرشحة التي واجهت تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية اعاقت تمثيلها بشكل فعلي في الندوة البرلمانية.

كما تعرض نواب مستقلون لحملة تخوين وتكفير من رجال دين بسبب طرحهم تشريع الزواج المدني الاختياري الذي يعزز الحريات المدنية والمساواة بين اللبنانيين. مع استمرار مصادرة ديمقراطية وحرية العمل البرلماني من خلال مراكز القوى السياسية التقليدية.

ويعمل الصحفيون في لبنان في بيئة اجتماعية وسياسية ومهنية غير آمنة وما زالت ممارسة حرية الرأي تواجه بخطاب تخويني والتهديد بالقتل وهدر الدم.

كما واجه الصحفيون صعوبات على صعيد العمل المهني في ظل ظروف اقتصادية صعبة وغياب الضمانات الاجتماعية والصحية مما دفع الكثيرين منهم إلى ترك العمل بحثا عن فرص عمل خارج لبنان.

ولا تزال بيئة الاتصالات والانترنت في لبنان تهدد عمل المرافق الحيوية العامة والخاصة والمصالح الفردية والتجارية وتشكل بيئة غير مستقرة ومشجعة او جاذبة للإستثمار في قطاع المعرفة الرقمية وتكنولوجيا الاتصالات في لبنان.

## انتهاك حقوق العاملين في مجال الإعلام الرقمي

ما زالت النيابات العامة القضائية تتعامل مع الصحفيين وتحديداً العاملين في النشر الإلكتروني بانحيازٍ وتجاوزٍ للقانون فيما يتعلق بالاستدعاءات الصادرة بحقهم للمثول أمام الأجهزة الأمنية بدلاً من محكمة المطبوعات كمرجع مختص في قضايا النشر. ولا زالت مفارز التحقيق الأمنية مثل المباحث الجنائية المركزية التي تنظر أساساً في الجرائم الكبرى أو مكتب الجرائم المعلوماتية المختص أساساً بملاحقة بالجرائم المالية وعمليات الابتزاز الإلكترونية تستخدم من قبل النافذين لملاحقة الناشطين والصحفيين حيث توجه لهم اتهامات مرتبطة بالآراء التي يبدونها ويتم التدقيق في أفكارهم وأقوالهم وممارسة الضغط وتأويل المنشورات والمطالبة بحذفها تحت طائلة التوقيف أو المماطلة في الاحتجاز لحين إخضاع المستجوب لحذف ما نشره أو التراجع عنه فضلاً عن مخاطر تفتيش الهواتف والأجهزة الإلكترونية التي قد تصدر.



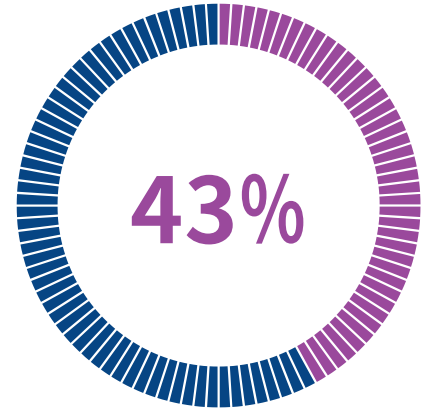
## الإعتداءات والإفلات من العقاب

رُصد في العام 2022 مجموعة من الاعتداءات طالت صحافيين ومراكز حقوقية، وتنوعت بين اعتداءات جسدية وتهديدات بالقتل. وما زال الخطاب السياسي يخلق بيئة معادية للصحافة والرأي الآخر وينعكس تهديدا للصحافيين بالقتل والتصفية الجسدية. وقد كشف العديد من الصحافيين عن تعرضهم لتهديدات بالتصفية الجسدية. وسجل عدة تهديدات واعتداء على المصور الصحفي حسن شعبان بسبب تغطيته اعتصام وتحركات للأهالي في جنوب لبنان بسبب انقطاع خدمات أساسية والمياه. كما طالت التهديدات الاعلامية ديما صادق بسبب منشور اعتبر مسيئا للخميني وقادة إيرانيين إثر محاولة اغتيال الكاتب سلمان رشدي فضلا عن صحافيين آخرين كشفوا عن مضايقات يتعرضون لها، وأساء ما في الأمر هو استمرار سياسة تجهيل الفاعل الأمر الذي يُكرّس مبدأ الإفلات من العقاب.

## العنف الإلكتروني ضد المرأة المرشحة

تزايد العنف الإلكتروني الموجه ضد المرأة بالشأن العام في فترة الانتخابات النيابية التي حصلت مؤخرا، وشاركت فيها 118 مرشحة كُنّ ناشطات على منصات التواصل الاجتماعي. وبحسب دراسة أعدتها المؤسسة تبين خلالها أن 43% من المرشحات تعرضن للعنف على صفحاتهن الشخصية. إلى جانب ما طال كل من الإعلاميتين داليا أحمد التي تعرضت لحملة كراهية ذات الطابع العنصري وديما صادق لحملة كراهية كانت تطال في بعض الأحيان ابنتها.

من المرشحات التي تعرضن للعنف على صفحاتهن الشخصية



## الإعتداءات المدنية والسياسية وقمع حرية التعبير

شهدت انتخابات أيار 2022 إنتهاكات للحريات المدنية والسياسية، طالت لوائح المعارضة الممثلة للمجتمع المدني، وهو ما رأيناه في لائحة "الجنوب للتغيير" في دائرة الجنوب 2 واستهدفت حفل إعلان اللائحة والغائه تحت التهديد، بالإضافة إلى حملة الضغوط التي مورست على مرشحي المعارضة في دائرة بعلبك الهرمل للانسحاب تحت ضغط المحيط الاجتماعي وتعرض أحدهم لإعتداء بالضرب ودخول المستشفى.

وقد برز قمع السلطة الأمنية والقضائية للرأي العام النقدي الساخر، في قضية شادن الضعيف، بعدما شاركت مقطع فيديو يتعلق بالترويج لحقوق المرأة الصحية خلال فترة الحجر الصحي وصدر حكم في حقها في المحكمة العسكرية.

## حملات كراهية ضد مجتمع الميم-عين

اتخذت حملات الكراهية ضد مجتمع الميم عين منحاً رسمياً شاركت فيها بعض وسائل الإعلام من خلال قرار وزير الداخلية بسام المولوي بتاريخ 24 حزيران 2022، الذي أتى نتيجة ضغوط المؤسسات الدينية ومجموعات مروجة للعنف ونابذة للتنوع. واتسم قرار وزير الداخلية بعدم المشروعية وتجاوز حدود السلطة كما وصفته مجموعات حقوقية طعنت بالقرار المذكور والذي أتى في سياق خلق جرائم جديدة غير منصوص عنها في القانون بوصفه نشاط أفراد مجتمع الميم-عين بأنها تروج "للشذوذ الجنسي"، كما يشكل هذا القرار سابقة لناحية تكريس التمييز وانتهاك حقوق الافراد المدنية سنداً لخياراتهم الشخصية في تحديد هويتهم الجنسية.

## بيئة مهنية غير محفزة للعمل الصحفي

يعيش الصحفيون في حالة عدم استقرار مهني واجتماعي في بيئة العمل متأثرة بالأزمة الاقتصادية والمالية العامة مع انهيار قيمة الأجور المالية وتراجع الضمانات الصحية والاجتماعية.

دفع هذا الواقع الكثير منهم إلى ترك العمل لدى المؤسسات الإعلامية المحلية والبحث عن فرصة أفضل لاسيما خارج البلاد. كما اتجهت فئة منهم نحو العمل في الصحافة الحرة بإعتبار أن الصرف، تحت ذرائع الظروف الاقتصادية والمالية، قد فرض نفسه تدريجياً خصوصاً في المؤسسات الإعلامية التقليدية التي كانت تستوعب سابقاً قسماً كبيراً من العاملين في المهنة.

وبالرغم من صدور القانون رقم 263 تاريخ 5 كانون الثاني 2022 والذي يتيح للعاملين في الصحافة المستقلة من الاستفادة من ضمانات الرعاية الصحية في حال المرض والامومة الى ان هذا القانون ما زالت تعترضه عقبات لناحية صدور مراسيم تحدد كيفية احتساب الاشتراكات التي يستوفيهها صندوق الضمان الاجتماعي فضلا عن فترة انتظار سنتين من تاريخ الانتساب لنقابة المحررين للإستفادة من أحكامه مما يوجب العمل على رفع القيود والحواجز غير المبررة للإستفادة من تغطية صحية شاملة وفورية لجميع الصحفيين.

## تراجع في خدمات الاتصال والانترنت

إن الحق في الوصول إلى الإنترنت هو مكرس ضمنياً في قوانين حقوق الإنسان الدولية لاسيما المادة 19 من العهد التي تكفل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في كافة الأشكال المتاحة وبأية وسيلة يختارها وبغض النظر عن الحدود الجغرافية. ويشكل الانترنت العمود الفقري للنشاط الإنساني والتجاري في العصر الراهن.

انعكست الأزمة المالية تراجعاً في جودة خدمة الاتصالات والانترنت لاسيما النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية لمراكز السنترالات والأبراج الهوائية. فضلاً عن ارتفاع تكلفة الصيانة وعجز الموازنات الملحوظة لخدمة الشبكة من دفع نفقاتها الفعلية. وتطور هذا الأمر إلى تنفيذ نقابة موظفي اوجيرو في الاول من ايلول إضراباً شاملاً عن العمل بهدف الضغط على الدولة لتصحيح أجورهم بما يتناسب مع غلاء المعيشة سبقته تحذيرات سابقة في آذار ونيسان 2022 بالتوقف عن العمل في حال لم يتم تسوية أوضاع العاملين في القطاع.



وقد أدى الإضراب إلى انقطاع الشبكة الثابتة عن العديد من المناطق اللبنانية وتأثر عمل شبكة الخلوي في بعض المناطق وتوقف مصالح مؤسسات عامة وخاصة حيوية عن العمل مثل غرف عمليات الطوارئ والمستشفيات والمصارف والمؤسسات التجارية الذين يعولون على ممارسة أعمالهم على الشبكة الثابتة.

مهارات  
Maharat



# للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا



## Telephone

0096176971616



## Website

maharatfoundation.org



## Address

New Jdeide, Azure Center, 5th Floor

